

Distr.: General
22 November 2006
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٥٧٢، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى“:

”استمع مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد إيلي دوتي، وإلى الممثل الخاص للأمين العام، اللواء لامين سيسي. وكرر تأكيد دعمه الكامل لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ولموظفي الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إحياء الحوار بعقد اجتماعات مع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة وممثلي المجتمع المدني. ويناشد الأمين العام أن يشجع، من خلال مكتب الأمم المتحدة، على عقد مثل هذه الاجتماعات على نحو منتظم، ذلك أنها أساسية لإعادة الثقة بين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى ولإرساء مصالحة دائمة.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بالجهود الشجاعة التي تبذلها الحكومة على صعيد تنفيذ الإصلاحات التي يدعو إليها كل من الشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية، التي ترمي إلى تحسين إدارة الخزانة الوطنية، وضمان توخي الشفافية في الأنشطة الاقتصادية، وحسن الإدارة. ويدعو في هذا الصدد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة الإصلاحات والحوار مع شركائها الدوليين من أجل إنعاش النمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلد.

”ويساور مجلس الأمن القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في أعقاب الهجمات على بيراو وأواندا – دجالي وسام

أواندجا. ويعرب عن قلقه الشديد لأن انعدام الاستقرار على امتداد المناطق الحدودية لتشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى يشكل تهديدا لأمن واستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها. ويلاحظ في الوقت نفسه أن قوات الدفاع والأمن في أفريقيا الوسطى ما زالت غير قادرة على صد الجماعات المسلحة في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من البلد.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالسلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويدعو إلى اعتماد نهج دون إقليمي من أجل تحقيق الاستقرار على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تسريع وتيرة جهود إعادة تشكيل القوات المسلحة وتعزيز قدراتها على تنفيذ العمليات، ويشجع القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على مواصلة تقديم دعمها إلى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في فترة ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويحيط علما بقيام إدارة عمليات حفظ السلام بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لتقييم الكيفية التي يُمكن بها للأمم المتحدة مساعدة هذه البلدان في التصدي لحالة عدم الاستقرار الحالية. ويتطلع مجلس الأمن إلى موافاته باستنتاجات وتوصيات البعثة.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يعزز التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بغرض تيسير وتعزيز المبادرات الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية ووضع حد لانتهاكات الجماعات المسلحة للسلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم له تقريرا عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

"ويقرر مجلس الأمن أن يجدد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، ويدعو الأمين العام إلى أن يوافيه في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بالطرائق الجديدة الخاصة بمهمة المكتب.